

بحث بعنوان

واقع التنمية الصحية والزراعية والحكم المحلي ومعوقاتها في بادية الخليل في ضوء الخطط الحكومية

الباحث: أمين رمضان سليمان الكعابنة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى " واقع التنمية الصحية والزراعية والحكم المحلي ومعوقاتها في بادية الخليل في ضوء الخطط الحكومية ، بالإضافة إلى الكشف عن مستوى المعوقات، حيث استخدم الباحث المنهج الكيفي (النوعي) اعتمادا على أسلوب "دلفي" لتحقيق غرض هذه الدراسة، وقد تكون المقياس الأول الذي تبلور بعد مراجعة الأدبيات وتحليل الاستراتيجيات في المرحلة الأولى، والمقابلات الأولية في المرحلة الثانية مع عينة أولية من تسعة خبراء لهم علاقة بتنفيذ الخطط الحكومية مما ساعد في تحديد (3) مؤشرات رئيسة في هذه الخطط، تؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة، بالإضافة إلى مجموعة من المعوقات، وتم في المرحلة الثالثة الالتقاء مع عينة الدراسة الاستراتيجية والتي حددت خصيصا لذلك، والمكونة من (44) خبيرا من مديري الوزارات والهيئات المحلية في المجتمع المحلي ووجهاء العشائر وخبراء محليين، وتم سؤالهم عن المتغيرات التي تبلورت سابقا بعد تعديلها وتبويبها في صورتها النهائية، وقد أجمع الخبراء على (30) توجه تؤثر في تحقيق التنمية الشاملة موزعة على بعدين رئيسيين، هما: مؤشرات التنمية والتي تتعلق بـ (الصحة، والزراعة، والحكم المحلي) ومعوقات التنمية، وبيّنت النتائج أن تأثير الخطط للمؤشرات جميعا كانت متوسطة؛ مما يؤكد على أن التنمية الشاملة في البادية جنوب الضفة الغربية كانت متوسطة، فيما كانت معوقات التنمية في البادية مرتفعة، كما أظهرت النتائج ضعف المعلومات عن البادية، وضعف مشاركة الشباب والمرأة في عملية التخطيط التنموي، وأن الخطط الزراعية قاصرة عن الإيفاء بالتزاماتها نتيجة الضرائب والتصحر والاستيطان، وعدم توفر شبكة طرق تخدم المنطقة، وقلة توفر العيادات الصحية مثل مركز طبي يخدم المنطقة، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تشكيل لجان تخطيط من مختلف الوزارات والهيئات لزيارة البادية، والاطلاع على ما تحتويه وما تحتاجه للخروج بخطط تنموية قابلة للتطبيق، وذلك بالشراكة مع مختلف شرائح المجتمع المحلي وخصوصا الشباب والمرأة في البادية، والعمل على تعزيز الخطط في المجالات الصحية، والزراعية، والحكم المحلي في البادية.

مقدمة

تعدّ مشكلة التنمية من أهمّ التّحديات التي تواجه الدّول النّامية، وذلك في ظلّ عدم التوازن بين حجم السّكان والموارد المتاحة، وبعد استلام السّلطة الفلسطينيّة، شهدت فلسطين تطوّرات عديدة في مجالات شتّى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال كثافة البرامج وتعدّد الخطط التّنمويّة.

تسعى الخطط التّنمويّة الوطنيّة إلى تحسين الظروف المعيشيّة، والاجتماعيّة، والصّحيّة، والتّعليميّة، والاقتصاديّة، وهذه الخطط ليست هدفاً مقصوداً بذاته، بل تعدّ الأداة التي من خلالها يتمّ تنفيذ السياسات، وهي وسيلة من وسائل ترشيد عملية صنع القرار وإدارة العمل التّنمويّ، حيث تُعدّ الخطط والاستراتيجيات التّنموية رؤية من أجل تحقيق مضامين التنمية من خلال إشراك فئات المجتمع جميعاً في الوصول إلى التنمية بما فيهم القطاعين الأهلي والحكومي كونهم شركاء أصليين في عملية التنمية (فواضلة، 2014م).

وفلسطين ليست استثناءً، حيث تعاني التنمية الشّاملة في فلسطين، من التقسيمات الجيوسياسية، التي أفرزتها اتفاقية (أوسلو) والتي تتمثل في تقسيم المناطق الفلسطينيّة إلى ثلاث مناطق (أ) ومناطق (ب) ومناطق (ج) من أراضي الضفة الغربيّة (قسيس ، 2014م)، إلا أنّ الأراضي ذات المساحة الأوسع هي منطقة (ج) وتشكل (61%) من مساحة الضفة الغربيّة، وتخضع للسيطرة الأمنيّة والإداريّة الإسرائيليّة الكاملة، وهذا يحرم الاقتصاد الفلسطيني من عائدات ضخمة قدرت في منطقة الأغوار وحدها بحوالي (8) مليارات دولار (أريج، 2018م). وتمارس السّلطات الإسرائيليّة سياسات تهجيريّة مختلفة منها هدم المباني، والسيطرة على الزّراعة والمياه والبنية التحتيّة، والاستيطان الرعوي في هذه المناطق، مع العلم أنّ القدس الشرقيّة خسرت حوالي 9 مليارات دولار نتيجة هدم المباني فيها (سميرات ، 2017م).

وتعدّ التنمية الشّاملة مطلباً دولياً وشعبياً في الآونة الأخيرة، إذ تركّز الدّول على التنمية الشّاملة في الأقاليم كافة؛ مستهدفة مناطقها جميعاً، من أجل تعميم الفائدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتعليميّة والنهوض بالبلاد وصولاً إلى مجتمع الرفاهية، حيث تسعى التنمية الشّاملة الحكوميّة إلى تعزيز المواطنة باعتبار المواطن شريكاً أساسياً في تحقيق نقلة نوعية ما بين ما هو موجود، وبين ما هو منشود تحقيقه من خلال خطط تنموية تستهدف هذه الأقاليم (السالم ، 2008م).

مع مجيء السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة تم العمل على تطوير خطط التنمية في شتّى المجالات (الاجتماعية، والتّعليميّة والصّحيّة والاقتصاديّة والزّراعيّة والسّياحيّة والحكم المحليّ) ، فخطط التنمية الفلسطينيّة لها أهمية تكاملية كبيرة، وتعدّ برامج التنمية من أولويات البرامج الحكوميّة، وقد سعت الحكومات الفلسطينيّة المتعاقبة

على التغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية التي تنعكس إيجاباً على المواطن الفلسطيني، فالعمل على تطوير الخطط التنموية وتنفيذها أمر في غاية الأهمية للمواطن الفلسطيني، وذلك لأنّ التنمية تفقد أهميتها إن لم تعمل على تحسين نوعية الحياة للمواطن، فالتنمية التي يريدها المواطن تعمل على تحسين جودة ونوعية الحياة التي يعيشها من خلال توفير متطلبات الحياة الكريمة والتنمية تكون في الأبعاد الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية جميعاً (طوقان، 2015م)

تعد منطقة بادية جنوب الضفة الغربية من المناطق ذات المساحة الكبيرة التي برزت أهميتها في الخطط التنموية من عدة جوانب وهي المساحة الواسعة والأراضي الزراعية الخصبة والثروة الحيوانية الكبيرة، وهذا يجعلها تشكل مصدراً هاماً للاقتصاد الوطني الفلسطيني، حيث يقدر ناتج الثروة الحيوانية بـ 1.2% من الناتج الكلي (البطحة، 2017م).

وقد برزت العديد من العوامل خلال السنوات الأخيرة أثرت على هذه المنطقة تأثيراً عكسياً، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بمصادرة مساحات شاسعة من أراضيها، والاستيلاء على معظم مصادر المياه في المنطقة. إضافة إلى إنشاء جدار الفصل العنصري، الذي قضم مساحات كبيرة من أراض المنطقة (سلامة، 2018م)

كما أن الاستيطان الرعوي الذي أدى إلى مصادرة أراضي زراعية رعوية لصالح المستوطنين، وطرد مزارعي المنطقة، ومن جهة أخرى تهميش المنطقة من الجهات الرسمية المعنية، وعدم إنصافها من خلال مشاريع البنية التحتية، والمشاريع الاستثمارية الأخرى، أدى إلى إضعاف المنطقة اقتصادياً وتنموياً، ما أثر على مختلف نواحي الحياة الأخرى (سلامة، 2018م)

وباعتبار موضوع التنمية من أولويات بلدان العالم الثالث، وفلسطين تسعى إلى تحقيق التطور والتقدم في المجالات شتى، فقد أولت الحكومات الفلسطينية أهمية خاصة للخطط التنموية العامة؛ فهل شملت تلك الخطط بنوداً لتنمية البادية في جنوب الضفة الغربية؟

ولا تُنكر الخطط التنموية التي أنتهجتها الحكومة نحو البادية من أجل النهوض بها، وتحسين ظروف المعيشة في جوانب عدّة، مثل الصحة، التعليم، والزراعة، وشقّ الطرق من قبل الحكم المحلي ودائرة الأشغال العامة، مما أسهم في استقرارهم في مناطقهم، وحدّ من ظاهرة الترحال والنزوح، إلا أنّ الاهتمام بتنمية البادية بشكل عامّ يكتنفه الغموض، في ظلّ غياب آثار ملموسة في تحسين المستوى الاجتماعيّ، والاقتصاديّ، والسكانيّ بشكل عام (فواضلة، 2014م).

إنّ موضوع التنمية في منطقة حيوية تتميز بتنوعها الحيويّ مثل بادية جنوب الضفة الغربية أمر في غاية الأهمية، وتعدّ بادية الخليل منطقة مهمة من حيث التنوع في طبيعتها السكانية والجيولوجية، حيث إنّها تمثل

مناطق شاسعة من الأراضي الفلسطينية التي يستهدفها الاستيطان بشكل كبير، إذ تعمّدت السلطات الإسرائيلية على اقتلاع الناس من هذه المناطق من خلال السياسات الهادفة إلى إفراغ الأرض طواعية من السكان، إذ يمنع السكان من البناء، وحفر آبار المياه، ومصادرة كرفانات صحية، ووقف بناء المدارس في الدّقيقة، وخشم الكرم، وأمّ قُصّة، والرّماضين، بل تجاوز الأمر إلى هدم بعض المدارس في المنطقة كما حصل مع مدرسة الدّقيقة ومسجد أم قُصّة.

مشكلة الدراسة:

برزت فكرة البحث من حجم التساؤلات التي تُطرح حول إمكانية إحداث التنمية في بادية الخليل، في ظلّ تنامي الاحتياجات التنموية، وواقع الخدمات التي لا زالت في حدها الأدنى، فعلى الرغم من أنّ المؤسسات الفلسطينية أبدت بعض الاهتمام من خلال بعض التدخلات، إلا أنّ هناك شكوكا في مدى جدوى هذه التدخلات وكفاءتها، وملاءمتها لتحقيق التنمية الشاملة في مناطق البادية في الخليل.

وقد تتوّعت الخطط الحكوميّة وأهدافها خلال الفترة السابقة، إذ كانت البداية في ذلك منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994م، فقد تفاوتت النتائج التي حققتها هذه الخطط، بين منطقة وأخرى وخاصة المناطق الريفية والبادية، والتي ما زالت تشهد حتى الآن توسعا في الدراسات التي تتناول وتناقش العلاقة بين هذه الخطط وبين آثارها التنموية، و ستركز هذه الدراسة على قياس تأثير الخطط الوطنية الحكومية على تحقيق التنمية الشاملة في بادية الخليل، وهذا يدعو إلى ضرورة مراجعة الخطط التنموية ودراسة مدى تحقيقها لاحتياجات البادية المتجددة؛ وإمكانية تطبيقها في ظلّ التحديات التي تواجه البادية، وضعف الإمكانيات التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية، فجاء هذا البحث من أجل تسليط الضوء على طبيعة التنمية التي تقوم بها الحكومة الفلسطينية في المنطقة، وتوجيه السياسات نحوها، وفي ضوء ما سبق تتلخص مشكلة الدّراسة في السّؤال الرئيس الآتي:

ما واقع التنمية الصحية والزراعية والحكم المحلي ومعوقاتها في بادية الخليل في ضوء الخطط الحكومية؟

أسئلة الدّراسة.

تبلورت الاسئلة الفرعية الآتية :

السّؤال الأول: إلى أيّ مدى ساهمت الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الصّحيّة في بادية الخليل؟

السّؤال الثاني: إلى أيّ مدى ساهمت الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الزراعيّة في بادية الخليل؟

السؤال الثالث: إلى أي مدى ساهمت الخطط الحكومية في تحقيق الحكم المحلي في بادية الخليل؟

السؤال الرابع

ما واقع التنمية الصحية والزراعية والحكم المحلي في بادية الخليل في ضوء الخطط الحكومية ؟

السؤال الخامس: ما معوقات التنمية في بادية الخليل؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- فحص مستوى التنمية الصحية في بادية الخليل.
- 2- معرفة مستوى التنمية الزراعية في بادية الخليل.
- 3- التحقق من مستوى دور الحكم المحلي في تنفيذ الخطط الحكومية في بادية الخليل
- 4- التعرف الى واقع التنمية الصحية والزراعية والحكم المحلي في ضوء الخطط الحكومية
- 5- التعرف إلى معوقات الحكومية في بادية الخليل

أهمية الدراسة:

تستمدّ هذه الدراسة أهميتها من الآتي:

الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية الدراسة في كون الخطط الحكومية والبرامج التنموية أحد أهمّ الاتجاهات التي تستحوذ على قدر كبير من اهتمام الباحثين، بالإضافة إلى معرفة دورها في وصول الحكومات إلى التنمية ، وذلك من خلال زيادة المعرفة في أدبيات التنمية والخطط المتعلقة بالبادية الفلسطينية، ومدى قدرة الخطط على إحداث التنمية المساهمة في زيادة المعرفة والإطلاع، وإغناء المكتبة العربية بإضافات علمية ونوعية في مجال التنمية في المناطق المهمشة.

الأهمية التطبيقية:

تنبع أهمية الدراسة التطبيقية في كونها قد تسهم في وضع تصور يساعد صنّاع القرار في الحكومة لمعرفة دور الخطط الحكومية في تحقيق التنمية في البادية، ومعرفة نقاط الضعف والقوة في هذه الخطط ؛ وصولاً إلى تعزيزها لتحقيق التنمية، ومعرفة مدى احتياجات البادية وأولوياتها، ووضعها على طاولة صنّاع القرار للوصول

إلى سياسات تنموية من أجل تعزيز صمود المواطنين، في ظل التّحديات التي يمارسها الاحتلال من هدم وتهجير.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة في العام 2024.
الحدود المكانية: تمّ إجراء هذه الدراسة في بادية الخليل.
الحدود البشرية: هي الخبراء العاملون في الوزارات والهيئات المحلية المختلفة (الزراعة، والصحة، والحكم المحلي) من المجتمع المحلي ووجهاء العشائر والخبراء المحليون.
التعريفات الإجرائية:

الخطّة: أساليب تعدّ سلفاً لإنجاز شيء ما، وفي العادة فإنّ جميع الخطط تحدّد أهدافها وأعمالها.
الخطط الحكومية: مجموعة من الأساليب المعدّة سلفاً لتنمية المجتمع وتطويره، ويقصد بها في هذه الدراسة الخطط والبرامج الحكومية خلال الفترة ما بين 2008_ 2023
البادية: هي المنطقة التي يتم التركيز عليها في هذه الدراسة، وهي بادية الخليل.
التنمية: مجموعة الإجراءات التنموية الرامية إلى تحقيق رفاه المجتمع، عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي يكمل بعضها البعض.

الإطار النظريّ

العلاقة بين التخطيط والتنمية:

تشمل التنمية كمفهوم جوانب متعددة من حياة المجتمعات، لأنّ هذا المفهوم له شموليته التي تستجيب لجوانب متعددة من حياة المجتمع، فالتنمية لها أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والصّحية، والتعليمية، والسياسية، والبيئية، والأخلاقية، والقانونية وغير ذلك، فالمعنى الشموليّ للتنمية لا يستثني أيّ جزء يتعلق بحياة المواطن، لأنّ إهمال أي جانب يؤدي إلى إضعاف التنمية وعدم مواكبتها للتطورات، لذلك يجب التركيز على دراسة العلاقة بين التخطيط والتنمية على جميع الجوانب (عباس، 2013م).

والتنمية لغة: تعني الزيادة، ونما ينمي نمياً: زاد وكثُر، ويقال: نما الخضاب: أي ازداد حمرة وسواداً، حيث ورد في لسان العرب أنّ كلمة التنمية مشتقة من الفعل (نما)، والذي يأتي بمعنى النماء أي الزيادة والانتشار، أي النمو المطرد (ابن منظور، 2005م)، أمّا البعلبكيّ (1999م) فيشير إلى أنّ كلمة التنمية في المصطلحات الإنجليزية تشير إلى كلمة (Development) والتي معناها توسيع، تطوير، نشوء، تنمية، إنماء، نمو، وبالتالي

فإنّ هذا المصطلح باللغة الإنجليزية حسب قاموس وبستر (Webster's Dictionary) يشير إلى التوسع والتطوير، وقد ظهر المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية، وبهذا يكون المعنى أنّ التنمية تتطلب تغييرات جذرية في الحالة القائمة واستبدالها بأخرى قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة والمنشودة (المهدي، 2016م).

التنمية اصطلاحاً: لها العديد من التعريفات النظرية؛ فيتصورها الاقتصاديون والرأسماليون والاشتراكيون ازدياداً في الناتج القومي وزيادة دخل الفرد مع اختلاف السبل الموصلة إلى ذلك؛ يتصورها الاجتماعيون على أنّها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاهية وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته الاجتماعي والصحي والتعليمي والخدماتية (صبيح، 2011م)

فهي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، (بن عثمان، 2011م)،

ويعرّفها البطحة: أنّها " التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها" (البطحة، 2017م)

فالتنمية تنطوي على عملية توظيف مختلف جهود الكلّ من أجل المصلحة العامة، خاصة تلك القطاعات والفئات المحرومة من فرص النمو" (سليمان، 2013م).

ويرى أصحاب النظرية الاقتصادية أنّ التنمية هي عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسّن المتزايد في نوعية الحياة لكلّ أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع ككلّ على الاستجابة للحاجات الأساسية المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة (سليمان، 2013م).

وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية: أنّها "عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعاً، وتعدّ حالاً لا يبدّ منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات، وهكذا اهتمت هيئة الأمم المتحدة بتحليل مفهوم التنمية بأنه عبارة عن " مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية المحلية" (قسيس، 2014م).

ويعتقد الباحث من خلال مراجعته وإطلاعه على موضوع التنمية: أنّها عملية تغيير وانتقال بالمجتمع إلى مستوى أفضل مما هو عليه بحيث يشبع كلّ حاجات الإنسان، ويتم بتخطيط وتوجيه ومتابعة من الدولة.

فالتنمية المستدامة هي ضمان حصول الأفراد في المجتمع على فرص التنمية، وهنا يعني أنّ التنمية تكون عملية تُحقق من خلالها فرص مستقبلية للآخرين، ذلك من خلال مأسسة هذه العملية، وتكاملها ما بين القطاعات المختلفة في المجتمع الحكومية والغير حكومية (القطاع الخاص) بما يحقق لها الاستدامة المستقبلية، فالاستدامة هي تلك النظرة المستقبلية التي تأخذ بالحسبان البعد الزمني للعملية عند رسم السياسات التنموية (الزهار، 2014م).

كما يعدّ التخطيط التنموي من الأدوات المهمّة لأيّ إدارة كانت، حيث إنه يشكّل أمراً لازماً لتطوير أدوات المؤسسة ونظرتها نحو تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في المجتمع، وتزداد أهمية التخطيط عندما يستهدف تحسين الظروف العامة لحياة المواطنين أو تعمل بها المنظمات الأخرى، لخلق نوع من التحسين في حياة المواطنين، ويعتمد التخطيط التنموي على قاعدة واسعة من المشاركين فيه، وذلك من أجل التنوع في أشكال التخطيط كافة، الذي يجب أن يشمل كلّ مكونات المجتمع، وهذا التوسع له تحديات كبيرة على عملية التخطيط من حيث الشمول والتوازن، وقد ظهر التخطيط التنموي عام (1947م) في بريطانيا تحت قانون تخطيط المدن، والذي ينصّ على ضرورة التشاور والتحاور مع كافة الأطراف ذات العلاقة بالعملية التخطيطية (القيق، 2015م).

وتناولت العديد من الدراسات مفهوم التخطيط ومن ثمّ مفهوم التنمية من أجل إيصال فكرة التخطيط التنموي، ولكن قد يعدّ التخطيط التنموي مصطلحاً ذا دلالة بذاته، فقد أورد دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية 2017 م تعريفاً للتخطيط التنموي ينصّ على أن التخطيط التنمويّ هو " أحد أنواع التخطيط المحلي الذي يعمل على تحقيق التنمية في المنطقة المستهدفة (إقليم، محافظة، مدينة، قرية) من خلال خطة تسعى إلى تحقيق أهداف تنموية في المجتمع على شكل برامج ومشاريع تنموية وضمن برنامج تنفيذي مرتبط بموازنة مالية وإطار زمني محدد" (وزارة الحكم المحلي، 2017م).

وقد عرّف التخطيط التنموي بأنه عملية شمولية تشترك الأطراف ذات العلاقة في القرية أو البلدية أو المحافظة بشكل مباشر وفعال في وضع رؤية لمستقبل المجتمع، وتحديد واختيار مشاريع عملية لتحقيق تلك الرؤية، والمساعدة على ضمان أنّ المشاريع والبرامج الناجمة عن عملية التخطيط الاستراتيجي مدروسة بعناية ومنطقية وتمثل أفضل استخدام للموارد، والمساعدة في دمج وربط جميع الخطط والبرامج والأنشطة الأخرى التي أنتجتها المجتمعات المحلية في المحافظة. (وزارة الحكم المحلي 2016م).

ويرى بعض الباحثين أنّ التخطيط التنموي عملية إنمائية تشمل على إجراء ثلاث عمليات فنيّة أساسية تشمل: وضع أهداف منسّقة، وأولويات معينة للتنمية و تحديد الوسائل والإجراءات الملائمة لبلوغ تلك الاهداف بأقل

تكلفة اجتماعية ممكنة، ووضع تلك الوسائل موضع التنفيذ بقصد تحقيق الأهداف المنشودة خلال فترة محددة من الزمن (صبيح، 2011م).

ويسعى التخطيط التنموي الاستراتيجي إلى تحديد التوجّهات المستقبلية دون التقيّد بالماضي أو الحاضر، مرتكزا على التفكير الإيجابي والمتجدد للوصول فيما يرغب بالوصول إليه وتسلسل الخطط التطويرية الضوء على العديد من القضايا الرئيسية المتعلقة بعملية التنمية، إذ يعتبر التخطيط العمود الفقري والأساس الذي تقوم عليه التنمية، وهذا يحقق الاستمرارية والاتساق للأنشطة التي تعمل عليها (Arch. 2010)

إنّ التخطيط التنموي يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع، والعمل على الحد من الصّراع حولها وضمان النمو والتطور بفاعلية، والتي يجب فيها مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات المجتمع (Government of Alberta, 2018).

إنّ مشاركة مكونات المجتمع جميعا وأصحاب العلاقة في عملية التخطيط يعدّ أمرا هاما لنجاحه، وينظر لهذه المشاركة على أنّها ذات تأثير كبير في تحقيق التطلعات التي ينظر إليها المجتمع وتضفي طابع الشراكة على عملية التخطيط، بحيث لا ينحصر تقديم الخدمات بفئة معينة وإنما شمولية هذه الخدمات، حيث يعتبر المجتمع من اللاعبين الأساسيين في عملية التخطيط، وهو جزء من منهجية التخطيط وتتمثل أدوار المشاركين من المجتمع بتمثيل المجتمع المحلي بكافة قطاعاته في عملية التخطيط التنموي، والمشاركة في أنشطة ومراحل عملية التخطيط المختلفة من تنفيذ ومتابعة وتقييم (Thanyani & Maloka, 2014).

وتعدّ التنمية ذات صلة لصيقة بالتخطيط حيث إنّه لا يوجد تنمية دون وجود تخطيط لها، إنّ التنمية بمفاهيمها الشاملة تسعى إلى مواكبة التطورات في المجتمع من نمو اقتصادي ومن موارد متاحة، بحيث يتم الموازنة بين الموارد المتاحة والتنمية التي تسعى إلى تحقيق حياة كريمة للإنسان، ويتضمن التخطيط للتنمية خيارات عدة - حول الأدوار النسبية للقطاعات العامّ والخاصّ، ومكانة الزراعة في الاقتصاد، والأهمية النسبية لإحلال الواردات وتعزيز الصادرات، وأساليب الحكم بين الاستقرار الاقتصادي والنمو وبين النمو والتوزيع، هذه الاختيارات ذات طبيعة سياسية بشكل عامّ، وفي حين إنّ القوى الاقتصادية مهمّة، ولكنّها ليست بالضرورة من المحدّدات النهائية للاختيار. فيتم استخدام مزيج من هذه الأساليب لصياغة استراتيجية التنمية، لا يتعلق الاهتمام هنا باستراتيجية التنمية ولكن بأشكال التخطيط وآثارها على التنمية، ويجب الاعتراف بأهمية استراتيجية التنمية، ومع ذلك، فإن فشل أو نجاح جهود التخطيط يرجع بالتساوي إلى الاستراتيجية المعتمدة والعوامل الفنية أو المؤسسية (Adelman, and Morris, 2011).

كما أنّ تنمية المجتمع تعني تنفيذ الخطط في مناطق محددة جغرافيا من أجل إحداث تغييرات جذرية في تلك المناطق من خلال تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، والتنمية في هذه المناطق تقوم على

تحسين الأوضاع العامة فيها وتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والتعليمية والصحية والزراعية، والإدارية وغيرها، وذلك بإثارة أعضاء المجتمع ومشاركتهم في عملية التنمية تخطيطاً وتنفيذاً (فواضله، 2014م).

أما علاقة التنمية بالتخطيط فيمكن من خلالها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؛ من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات في أي مستوى من مستويات الإدارة في منظومة شاملة ومتكاملة. إنها عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأولوية فيها لاحتياجات المجتمع المحلي وأولوياته، وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد. وكل ذلك في سبيل رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة (مركز بديل، 2015م).

2.3 التنمية في البادية الفلسطينية:

أورد ابن منظور في (لسان العرب، 2005م) بأنّ البادية تلك المنطقة التي لا يوجد بها قصور أو بناء، وينسب إليها مفهوم البداوة ومنها اشتق لفظ البدوي، كما يورد بأنّ البداوة تعني الإقامة في البادية، كما يورد ابن خلدون في مقدمته بأنّ البداوة هي العيش في الخيام وهي الأرض قليلة الخصب والمياه، مما يجعل البدوي دائم الترحال بحثاً عن العشب والماء، ويعيشون على كسب رزقهم من الأغنام والتجارة فيه، والصناعة من أوبارها ما يقبهم حرّ الشمس وبرد الشتاء وهم خلاف أهل المدن (غالبا، 2019م).

لقد كان للنكبة وضع مؤثر على البادية، فمعظم المناطق البدوية خضعت للاحتلال عام 1948م بما فيها صحراء النقب، وتعتبر منطقة جنوب الخليل امتداداً لمنطقة النقب، فأغلب العشائر لها امتداد في تلك المناطق، ومع نكسة حزيران عام 1967 ازدادت الأوضاع سوءاً على البدو، حيث تتعرض مناطقهم للسيطرة والتهجير، تحت مسميات متعدّدة منها محميات طبيعية، ومناطق إطلاق النار، والتدريب العسكري، ممّا حدّ من تنقلهم، وأثّر على طبيعة عيشهم كما في جنوب الخليل وبيت لحم والأغوار (القدس المفتوحة، 2008م).

وتواجد البدو في جنوب الضفة الغربية أكثر من شمالها، موزعين في مناطق واسعة متفرقة متباعدة، على أراضي يمتلكونها من قبل أو تمّ شراؤها، وبعضها ما زالت أراضي دولة، وهذه المناطق الجزء الأكبر منها يخضع للسيطرة الإسرائيلية وجزء صغير يخضع للسيطرة الفلسطينية (القدس المفتوحة، 2008م).

ومنذ اتفاق أوسلو الذي وقع عام 1993 ازدادت أوضاع البدو سوءاً وذلك مع التصنيفات التي جاءت بها الاتفاقية حيث قسمت الأراضي المحتلة إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، و صنفت معظم أراضي البدو ضمن التصنيف (ج) الذي يقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة أمنياً وإدارياً مما حدّ من تطور هذه المناطق تحت حجج أمنية واهية (غالبا، 2019م).

وقد أدى هذا التقسيم للأراضي الفلسطينية إلى وجود أكثر من (60%) من الأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة في مجالات التخطيط والأمن، والتي لا يسمح فيها بالتطور وتعديل البنى التحتية أو التطوير لهذه المناطق نتيجة غياب السلطة الوطنية الفلسطينية عن هذه المناطق، ما جعلها عرضة للتهميش في جميع المجالات، حيث يتطلب التطوير وتحسين الطرق والبنية التحتية من ماء وكهرباء إلى موافقة الجهات الأمنية الإسرائيلية، فيما تتعرض الكثير من هذه المناطق لعمليات هدم البيوت وحطائر المواشي التي تشكل (90%) من مصدر الدخل الأساسي للسكان (مركز بديل ، 2015م).

تقع منطقة البادية جنوب شرق الخليل، وتضم قرى بدوية عديدة منها قرية الزويدين (أم الدرج) ويسكنها بدو الكعابنة، وقرية أم الخير، وقرية الكعابنة النجادة، وقرية الهذالين خشم الدرج، بالإضافة إلى تجمعات أخرى تابعة لتلك القرى وهي خربة أم الخير وأم قصة ووادي جرفان وخشم الكرم وادقية.

وتجمع العزازمة سلمي البدوي الذي يقع في منطقة "خلّة الحجر" جنوب شرق مدينة الخليل؛ وتسكنه عشيرة العزازمة ويبلغ عدد سكان هذه القرية وما يحيطها من تجمعات تابعة لها مجتمعة أكثر من 1000 نسمة .

وتجمع بدو الرماضين والفريجات في قرية الرماضين البالغ عدد سكانها 5400 نسمة، والتي تقع ضمن التصنيف (C) حسب تقسيمات اتفاقية أوسلو، وهي شبة معزولة عن باقي أرجاء الوطن إذ تقع في أقصى جنوب الضفة الغربية حيث يفصلها حزام من المستوطنات عن باقي أرجاء الوطن (معهد أريج، 2019).

تعاني البادية من نقص كبير في المياه، وهي مشكلة أخذة بالتفاقم مع استحواذ الاحتلال على (85%)، فنصيب الفرد الواحد من هذه القرى لا يتعدى (20) لترا يوميا، وهو أقل من المعدلات التي توصي بها الأمم المتحدة وهي (100) لتر يوميا للفرد الواحد، مع العلم أن هذه القرى مزودة بالمياه لكن الشبكات قديمة ومتهاكلة، ولم يجر عليها أية تحسينات أو صيانات فكان الفاقد من المياه يشكل (50%)، ورغم الخطة الوطنية لتحسين المياه في هذه التجمعات والقرى بالتعاون مع المنظمات الدولية إلا أن المتحقق من هذه الخطة قليل، ولا يفي بالغرض المطلوب (معهد أريج ، 2019).

وتفتقر البادية إلى عملية التنمية التي لا يوجد بها شبكات للصرف الصحي، فهي تعتمد على الحفر الامتصاصية التي تؤثر على جودة التربة، كما أنّ هذه المناطق بعضها لا يوجد فيها كهرباء وتعتمد على المولدات والخلايا الشمسية في ذلك، كما تفتقر الكثير من التجمعات البدوية إلى وجود شبكة من المواصلات والطرق المؤهلة، حيث إن معظم هذه الطرق إما متهاكلة أو ترابية أو وعرة، كما أن بعض هذه التجمعات البدوية أصبح يقع خلف الجدار مما يزيد من صعوبة تنقلها وحصولها على الخدمات العامة (مركز بديل ، 2015م).

والبادية تعاني من نقص كبير في الخدمات الطبية والتمريضية، فلا يوجد فيها مركز طبي ولا أي مختبرات أو خدمات طبية أو حتى سيارة إسعاف للحالات الطارئة، وما يتواجد فقط عيادات الرعاية الأولية التي تداوم يومين على مدار الأسبوع بمعدل دوام ثلاث إلى أربع ساعات، وفي الحالات المرضية يتم الاعتماد على مراكز ومشفى المدينة والتي تبعد حوالي (30-35 كم) عن أقرب تجمع بدوي (مركز بديل، 2015م).

أما الوضع الزراعي في هذه المنطقة فليس ببعيد عن سابقه، فالإجراءات الاحتلالية تمنع هذا القطاع من التطور ومن الحصول على المواد اللازمة للزراعة، فمعظم الأراضي يسيطر عليها الاحتلال، ناهيك عن التصحر والجفاف وغلاء أسعار الأعلاف، فالأهالي يعتمدون على الزراعة البعلية التي تعتمد على مياه الأمطار في المنطقة، فمحاصيلهم الزراعية في أغلبها من أجل إطعام المواشي مثل القمح والشعير، إذ تعدّ المنطقة مخزونا مهما للثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية (وزارة الحكم المحلي، 2013م).

أما شبكة المواصلات والطرق المعبدة في البادية، فأغلبها طرق زراعية لا تتسع للسيارات ومتهالكة تحتاج إلى صيانة، ويمنع الاحتلال صيانتها، أو طرق ترابية غير مؤهلة، كما أنّ شبكة المواصلات للمنطقة غير مؤمنة ولا تفي بخدمة الأهالي الذين يضطرون للاعتماد على السيارات الخاصة في تنقلهم إلى الأماكن التي يريدونها، ولا يوجد في المنطقة مكتب تكسي للحالات الخاصة والضرورية؛ لصعوبة تضاريس المنطقة الذي يخفف من معاناة السكان لو تم توفيره (سلامه، 2018م).

أما قطاع النفايات والخدمات العامة فلا يوجد في القرى البدوية نظام لإدارة النفايات الصلبة، حيث تقوم كل أسرة بالتخلص من نفاياتها الصلبة بشكل عشوائي إما بحرقها، أو طرحها في الأماكن المفتوحة، حيث تمثل قضية التخلص من النفايات الصلبة مشكلة كبيرة للأهالي، فلا توجد سيارات لنقلها إلى أماكن مخصصة لذلك. كما تقتصر هذه المناطق إلى الأماكن العامة والترفيهية فلا يوجد متنزهات وملاعب للترفيه عن أهالي المنطقة. ومن الملاحظ أنّ هذه المناطق واسعة وكبيرة وتنتشر عليها العديد من التجمعات البدوية، حيث حرصت السلطة الفلسطينية على تشكيل المجالس المحلية في العديد من القرى البدوية، إلا أنّ هذه المجالس لا تزال تقتصر للكثير من اللوجستية خدمة لأهالي المنطقة رغم اضطلاعها بمسؤوليات كبيرة (مركز بديل، 2015م). ويرى الباحث أن هذا الوضع في منطقة البادية والتي تتعرض للكثير من المضايقات والأوامر العسكرية، وعمليات الهدم التي تحصل في هذه المنطقة من أجل تهجير سكانها، ولم تكن تلك الخطط بمستوى الأحداث التي تجري في بادية جنوب الضفة الغربية، وكذلك حجم المساعدات المقدمة للبيوت المهدومة لا ترتقي إلى مستوى الحد المقبول، وتأتي ضمن ردّات الفعل والفرعات.

الدراسات العربية السابقة:

دراسة الزيادات (2021م) تحول البلديات من دور إدارة الخدمات إلى قيادة التنمية المستدامة وإدارة المشاريع من خلال الخطط التطويرية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تحول البلديات من إدارة الخدمات إلى قيادة التنمية المستدامة وإدارة المشاريع من خلال الخطط التطويرية كدراسة حالة في بلدية الفحيص، والتعرف على إدارة الخدمات في البلديات، والتعرف على قيادة التنمية المستدامة وإدارة المشاريع في البلديات، والتعرف على كيفية التوجه إلى التنمية المستدامة وإدارة المشاريع في البلديات من خلال الخطط التطويرية، واعتمدت على المنهج الاستقرائي الكيفي في الخروج بالنتائج من خلال المصادر الأولية والثانوية من كتب ومقالات، وخرجت الدراسة بنتائج أهمها أن إدارة الخدمات في البلديات إحدى أهم الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام صناع القرار والسياسيين والمخططين، ويعزى السبب في ذلك إلى أن الدول على معرفة تامة بمسؤولية توفيرها للمواطنين، وقد تطور هذا الدور بتطور مفهوم الدولة ووظائفها، ابتداء من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى دولة الخدمات في العصر الحالي، إذ أصبحت الدول تستمد مشروعيتها من فاعلية وجودة وسرعة توفيرها للخدمات المختلفة وتقديمها للمواطنين. كما وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية تتمحور بشكل أساسي حول تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تطوير البنى التحتية للاقتصاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروة وزيادة الاهتمام بكافة النواحي المتعلقة بالتنمية البشرية والبيئة الطبيعية. كما وإنّ التنمية المحلية المستدامة في البلديات تقوم من خلال ما يلي: التأكيد على مفاهيم التنمية الشاملة والمتوازنة، والتأكيد على أهمية تنمية المجتمع المحلي كجزء من العملية الكلية، وتبني جملة من البرامج والمشاريع والأساليب لإحداث التنمية.

دراسة غالب (2019م) دور المؤسسات الدولية في تحسين مستوى المعيشة لمتجمعات البدوية في محافظة قلقيلية: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات الدولية في تحسين مستوى المعيشة للجمعات البدوية في محافظة قلقيلية من وجهة نظر المستفيدين، وعلاقتها بالمتغيرات الديمغرافية للمستفيدين. واعتمدت الباحثة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتكون مجتمع الدراسة من أرباب الأسر في التجمعات البدوية، والبالغ عددها (138) أسرة في (9) تجمعات بدوية في محافظة قلقيلية، وتكونت عينة الدراسة من (101) من هذه الأسر مع العلم أنّ جزءاً من هذه الأسر رفض تعبئة الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنّ الدرجة الكلية لتقييم دور المؤسسات الدولية في تحسين مستوى المعيشة للجمعات البدوية في محافظة قلقيلية كانت قليلة، أمّا درجة تقييم دور المؤسسات الدولية بما يخصّ التدخلات الاقتصادية فكانت درجة متوسطة، و أمّا درجة تقييم دور المؤسسات الدولية المختص بالتدخلات الاجتماعية والتدخلات التنموية فهي درجة تقييم قليلة. كما بينت نتائج الدراسة أنه لا فروق دالة إحصائية تعزى

لمتغيرات (التجمع خلف الجدار أم لا- جنس رب الأسرة - الحالة الاجتماعية لرب الأسرة- الحالة العملية لرب الأسرة) ، كما بينت الدراسة أنه يوجد فروق دالة إحصائية تعزى لمتغيرات (التجمع البدوي- المؤهل العلمي- العمر- الأسرة لاجئة ام لا) في تقييم دور المؤسسات الدولية في تحسين مستوى المعيشة للتجمعات البدوية في محافظة قلقيلية.

طعمه ومساد(2019م) رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين، واعتمدت الدراسة على المصادر الأولية واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ المجال البيئي استحوذ على جزء كبير من أهداف التنمية المستدامة إلا أنّ هناك عددا كبيرا من المؤشرات غير متوفرة في فلسطين، حيث إنّ هناك جملة من التحديات تواجه فلسطين في رصد وتنفيذ مؤشرات التنمية المستدامة منها تحديات عامة متمثلة في عدم توفر بيانات وصفية لبعض المؤشرات، وتعديل بعض المؤشرات بناء على وجود بيانات وصفية ضعف التوعية بالتنمية المستدامة، وعدم توفر الترجمة باللغة العربية للبيانات الوصفية للمؤشرات كافة. وأيضا تحديات مالية ولوجستية تتمثل بعدم توفر التمويل الكافي لتنفيذ مسح متخصصة لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عدم وجود نظام الربط الإلكتروني لقواعد البيانات مع الجهات المنتجة من أجل الحصول على البيانات في الأوقات المناسبة لقياس ومتابعة المؤشرات، ضعف آليات وأساليب الرصد الإحصائي في المجالات التنموية بعيدا عن المؤشرات الكمية التقليدية، عدم وجود قواعد بيانات منسقة تضمن توفير البيانات في الوقت المناسب وبأفضل معايير الجودة، قلة التجارب الدولية والممارسات الناجحة والأدوات والأسئلة الجاهزة في مجال قياس مؤشرات التنمية المستدامة، بعض مؤشرات التنمية المستدامة غير متوفرة من المصادر التقليدية، مثل التعدادات» نوعية الهواء، التنوع البيولوجي البحري « السكانية والمسوح الأسرية، على سبيل المثال وتتطلب أدوات جمع بيانات متخصصة. الحاجة إلى فعاليات إحصائية بحجم كبير من العينات لتوفير البيانات على مستوى التفاصيل المطلوبة، مما يتطلب موارد وإمكانات مالية كبيرة، الحاجة إلى تعزيز بناء ومأسسة نظام السجلات الإدارية كونها أحد مصادر البيانات الأساسية لسد فجوات عدم الشمول وتوحيد المصادر والمنهجيات المعتمدة. وأيضا التحديات السياسية الخارجية المتمثلة بالاحتلال وممارساته التعسفية وعدم السيطرة على الحدود والمعابر والمصادر الطبيعية.

دراسة العلم (2018م) إدارة المشاريع ضمن متطلبات التنمية المستدامة: نحو منهج مستدام لإدارة المشاريع : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المشاريع في إنجاز الأعمال بطريقة أكثر استدامة، بحيث يتم تحقيق حوالي ثلث الناتج الإجمالي العالمي من خلال المشاريع، التعرف على تأثير محتمل وكبير نحو مستقبل أكثر استدامة من خلال دمج مبادئ الاستدامة في إدارة المشاريع. والنظر في طبيعة التنمية المستدامة يوفر مؤشرات قوية على أن لها أثارا كبيرة على عمليات وممارسات إدارة المشاريع. واعتمدت على المصادر الثانوية

واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي بطريقة تحليل المضمون وتوصلت الدراسة إلى تحديد أهم أبعاد ومبادئ الاستدامة، فإن محاولة أخذها بعين الاعتبار يؤثر على إدارة المشاريع على مستويات مختلفة. حيث إنّ التفكير في الاستدامة يعني، أولاً: تحول في نطاق إدارة المشروعات من إدارة الوقت والميزانية والجودة إلى إدارة التأثير الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. وثانياً: ينطوي ذلك على تحول في نموذج إدارة المشاريع من نهج يمكن تمييزه بالقدرة على التنبؤ وإمكانية التحكم، إلى نهج يتميز بالمرونة والتعقيد. وثالثاً: مهنة مدير المشروع من التركيز على تحقيق النتائج المطلوبة، إلى تحمل المسؤولية في تحقيق، إدماج الاستدامة يعني تحولاً في الاستدامة في المنظمة والمجتمع. ومن هنا يمكن تطوير ممارسات ومعايير إدارة المشاريع بشكل أكبر لمعالجة دورها في خلق تنمية مستدامة.

دراسة نداو ومابوندا (Ndou & Mabunda, 2019) دور إدارة المشروع في برامج التنمية الاقتصادية المحلية: حالة بلدية جيانى المحلية الكبرى : هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في دور إدارة المشروع في التنمية الاقتصادية المحلية في بلدية جيانى المحلية الكبرى في منطقة موباني، مقاطعة ليمبوبو، واعتمدت على المقابلة المقننة كأداة لجمع البيانات، واستخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت على عدد غير محدد من المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية في بلدية جيانى المحلية الكبرى في منطقة موباني، مقاطعة ليمبوبو، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ إدارة المشروع أصبحت حاسمة في إدارة البلديات وأنّ سوء إدارة المشروع في البلديات يؤدي إلى بطء وتيرة التنمية الاقتصادية المحلية. غالباً ما يتم إعاقة تنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية من خلال إدارة المشروع غير الفعالة الناتجة عن نقص الموظفين المهرة والمدربين وذوي الخبرة. كما وأشارت نتائج الدراسة إلى أنّ إدارة المشروع الناجحة تؤدي إلى تعزيز الإجراءات والسياسات في التنمية الاقتصادية المحلية، حيث إنّ التنمية الاقتصادية المحلية في البلديات تؤدي إلى توفير فرص العمل لمن هم أقل حظاً من أجل القضاء على الفقر وضمان التمكين الاقتصادي.

دراسة جوستافسون وإفرين (Gustafsson & Ivner, 2018) تنفيذ الأهداف العالمية المستدامة (SDGs) في الاستراتيجيات البلدية بتطبيق نهج متكامل: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية تنفيذ الأهداف العالمية المستدامة (SDGs) في الاستراتيجيات البلدية من خلال تطبيق المناهج المتكاملة من أجل التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة. حيث بحثت الدراسة في كيفية دمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات القائمة من أجل تجنب العمليات الموازية غير الفعالة وتجنب خطر تهميش أهداف التنمية المستدامة، وناقشت الدراسة الأدوار والشروط المسبقة للبلديات في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما ركزت هذه الدراسة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي والإدارة لبلدية إقليمية في منطقة أوسترجوت لاند في السويد، واعتمدت على المصادر الثانوية في بياناتها من خلال مراجعة الدراسات السابقة واستخدمت المنهج

الاستقرائي، وأكدت نتائج الدراسة أهمية تنفيذ الكثير من الإجراءات محليا من البلديات حيث تلعب البلديات دورا مهما في تنسيق الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكدت النتائج أهمية وجود عاملين محليين ثابتين قريبين من المواطنين ويمكنهم أيضا التأثير على الجهات الفاعلة الأخرى من خلال استراتيجياتهم، وعكست نتائج الدراسة التحديات والفرص المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومشكلاتها.

دراسة خليفات وآخرون (Khlaifat al et, 2018) تحليل ممارسات الإدارة الحضرية والتنمية المستدامة في البلديات المحلية في الأردن: دراسة حالة - مدينة السلط: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الخدمات الحالية ودراسة الدور المحتمل للبلديات في عملية اللامركزية في مدينة السلط في سياق التنمية الحضرية المستدامة، واستخدمت قاعدة البيانات في مدينة السلط، واستخدمت المنهج الوصفي فقد ظهرت النتائج الحاجة لتطبيق وتفعيل دور عمليات اللامركزية لإدارة المدن في ظل خدمات وأنشطة عمرانية حديثة ناشئة، من أجل تحديد السياسات والتكيف مع الخطط المبتكرة التي تناسب التنمية الحضرية المستدامة. ويمكن أن يؤدي دمج السكان المحليين وصناع القرار في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومشاركة السكان المحليين في صنع القرار إلى إيجاد الحل المناسب الذي يمكن أن يعزز العمليات الحضرية المستدامة، وتسهيل تنفيذ أنشطة المجتمعات المحلية. وبالتالي، سيؤدي ذلك إلى تحسين الخدمات الحضرية بجودة مناسبة ورؤية اقتصادية واستدامة الاتساق الاجتماعي والموارد البيئية في المدن من أجل تحقيق ممارسات التنمية المستدامة في البلديات.

دراسة بريمة وسليمان (2017م) دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بمناطق الرحل: دراسة تطبيقية للقطاع الجنوبي من ولاية غرب كردفان في الفترة من 2005 - 2015: هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية الريفية و تقديم إفادات حول الأبعاد الاستراتيجية لغياب التنمية الريفية بمناطق الرحل، واعتمدت مناهج متعدّدة هي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج الكيفي، كما اعتمدت على المصادر الأولية في جمع البيانات من خلال المصادر والكتب، وخرجت الدراسة بنتائج أهمها لم يتم عمل تحليل استراتيجي لمنطقة الدراسة مع عدم وجود وعي بأهمية منهج التخطيط الاستراتيجي للمشروعات التنموية، ويلاحظ أنّ هنالك ضعفا في القيادات الاستراتيجية بمنطقة الدراسة. ومن أبرز توصيات الدراسة: العمل علي تطبيق نظام التخطيط الاستراتيجي للمساهمة في تفعيل وزيادة المشروعات التنموية بمناطق الرحل، ولضمان المقدره علي منافسة الصناعات محليا وعالمياً.

دراسة البطحة (2017م) مدى تطبيق التخطيط التنموي الاستراتيجي لدى بلديات محافظة بيت لحم من وجهة نظر أعضاء مجالسها البلدية: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى تطبيق التخطيط التنموي الاستراتيجي لدى بلديات محافظة بيت لحم من وجهة نظر أعضاء مجالسها البلدية، واعتمدت على المنهج الوصفي،

واستخدمت الاستبانة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء البلديات التابعة لمحافظة بيت لحم جميعا، والبالغ عددها (11) مجلس بلدي، والبالغ عدد أعضائها (131) عضوا، وبلغ حجم العينة (106)، وخلصت إلى نتائج أهمها أنّ تطبيق التخطيط الترموي كان بدرجة متوسطة، كما بيّنت وجود فروق دالة إحصائية لصالح بلدية بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور، وعدم وجود فروق لمتغيرات الجنس والمستوى التعليم وسنوات الخبرة.

دراسة دايدك (Dyadik, 2014) التّحديات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي على مستوى البلديات في روسيا في ضوء ممارسات الحكم الذاتي المحلية في بلدان الشمال الأوروبي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي على مستوى البلديات في روسيا في ضوء ممارسات الحكم الذاتي المحلية في بلدان الشمال الأوروبي، وتمّ جمع بيانات الدراسة من الأدب النظري، إضافة إلى تحليل الوثائق القانونية والإحصاءات والملاحظات التشاركية لممارسات البلديات الروسية، والمشاركة في البرنامج الرئاسي لتدريب الموظفين الإداريين للاقتصاد الوطني والمشاكل التي تواجه البلديات الروسية فيوضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية الناجحة لتطويره، واستخدمت المنهج الوصفي النوعي، وكشفت الدراسة أنّ هناك مجموعتين رئيسيتين من المشاكل: تلك التي لديها مؤسساتية المنشأ وتلك المتعلقة بالوضع الاقتصادي في البلديات في روسيا تبين أنّ المؤسسات الرسمية على المستوى الوطني تعمل على تحفيز التخطيط الاستراتيجي على مستوى البلديات - وخاصة في الأنظمة والقوانين التي تفتقر إليها. وينطبق الشيء نفسه على المؤسسات غير الرسمية مثل التقاليد وثقافة التخطيط الاستراتيجي على المستوى المحلي.

دراسة مشاكا (Machaka, 2012) تحديات التنمية الاقتصادية المحلية التي تواجه الحكومة المحلية في بلدية موليمول في مقاطعة ليمبوبو في جنوب أفريقيا: هدفت الدراسة التعرف على تحديات التنمية الاقتصادية المحلية التي تواجه الحكومة المحلية في بلدية موليمول في مقاطعة ليمبوبو في جنوب أفريقيا، واعتمدت الدراسة على الاستبيان المقنن، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء المجتمع المحلي ومجلس البلدية ومديري البلدية ورؤساء البلدية وتكونت عينة الدراسة من (55) شخصا من مجتمع الدراسة وتوصلت الدراسة إلى أنّ البلدية تواجه تحديات لتحقيق النمو الاقتصادي للفقراء، ولا سيما في المناطق الريفية، كما تبين من خلال مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية، لم يكن أي تأثير منذ اكتمالها. لم يستفد مجتمع ماتوك من المشروع، ولم تتحقق خطط البلديات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد اطّلع الباحث على عدد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية وقد تباينت الدراسات السابقة من حيث الأهداف والمتغيرات والمنهجية والنظريات ومن حيث المتغيرات المستقلة والتابعة تبعا لتلك الدراسة وما هو

مطلوب منها . ولقد استفادت الدراسة من الدراسات السابقة في نقاط عدّة هامة هي:

1- الاستفادة من نتائج الدراسة المتعلقة بالخطط الوطنية وعلاقتها بالتنمية ومقارنتها بنتائج الدراسة الحالية وعرض أوجه الشبه والاختلاف، وفي صياغة مشكلة الدراسة بعد اطلاع الباحث على هذه الدراسات والابحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما ساعدت الدراسات السابقة الباحث في مناقشة وتحليل نتائج البحث من حيث أوجه التشابه والاختلاف، والمساعدة في تحديد الإطار النظري والمتغيرات والمؤشرات التنموية.

2.9 تمييز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- 1- تمييز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها للخطط الحكومية ومدى تحقيقها للتنمية في بادية الخليل حيث إنّ الدراسات السابقة درست مناطق جغرافية دون أخرى.
- 2- اختلفت هذه الدراسة من حيث المنهج مع جميع الدراسات السابقة حيث إنّ معظمها استخدم المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي الكيفي، المنهج المستخدم في الدراسة هو أسلوب دلفي المعتمد على عدّة مراحل.
- 3- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الحدود المكانية والزمانية.
- 4- تتميز هذه الدراسة بدراسة منطقة مهمّشة وهي بادية الخليل.

الطريقة والاجراءات

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الكيفي اعتمادا على أسلوب "دلفي" الذي يركز على تحديد التوجّهات الاستراتيجية، ويعد من المناهج المناسبة لهذه الدراسات وكان مرتكزا على ثلاث مراحل (ملحم، 2002م)

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الخبراء العاملين في الوزارات والهيئات المحلية المختلفة (الصحية، والزراعية، والحكم المحلي) من المجتمع المحلي ووجهاء العشائر والخبراء المحليين .

عينة الدراسة:

حسب منهج دلفي المستخدم في هذه الدراسة، فقد تكونت عينة الدراسة الفعلية في المرحلة الأولى (9) خبراء، لتحديد التوجهات والأولويات التي يمكن أن تؤدي إلى إحداث التنمية، بالإضافة إلى إجراء المقابلة على (44) خبيرا من الوزارات ذات العلاقة ومن الهيئات المحلية وخبراء محليين ووجهاء العشائر في المجتمع المحلي، والتي تبوبت كما يلي (الصحية، والزراعية، والحكم المحلي) وتم أخذ العينة بالطريقة القصدية.

3.5 إجراءات الدراسة:

تم إجراء الدراسة على ثلاث مراحل حسب منهج دلفي.

3.5.1 المرحلة الأولى:

بعد مراجعة الأدبيات المتعلقة بالتنمية والخطط الحكومية تم تحديد (3) مؤشرات لا بد من فحصها وهي (الصحية، والزراعية، والحكم المحلي) بالإضافة إلى مجموعة من معوقات التنمية في المناطق المهمشة وخاصة المتعلقة بمناطق البادية.

3.5.2 المرحلة الثانية:

تم مقابلة (9) خبراء وهي عينة أولية لمناقشة التوجهات التي ظهرت في المرحلة السابقة حيث أكدوا على 19 توجهاً تم تبويبها في (3) متغيرات لها علاقة بالخطط الحكومية والبرامج التنموية، تؤثر على التنمية في البادية، بالإضافة إلى المعوقات التي تكونت من (11) توجهاً كما في الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1) توزيع فقرات المقابلة

رقم القسم	عنوان القسم	عدد الفقرات
الأول	الخطط الصحية: (المرافق الصحية، وأنواع الخدمات الصحية، ووجود الاطباء، والتأمين الصحي، والنهوض بالخدمات، وتوفير الأدوية).	6
الثاني	الخطط الزراعية: (الثروة الزراعية، والثروة الحيوانية، وأعلاف المواشي، وطعومات، وأدوية بيطرية، ومبيدات وأسمدة، واستصلاح الأراضي، وتسويق المنتجات)	7
الثالث	الحكم المحلي: (المجالس المحلية، والطرق، وشبكات الكهرباء والماء، وآبار للماء، ومخططات عمرانية، ومواجهة الاستيطان)	6
الرابع	معوقات التنمية : (ضعف تطبيق الخطط الرسمية في البادية، وضعف التمويل المقدم للبادية، وضعف متابعة الحكومات المتعاقبة للخطط السابقة، وغياب بنية تحتية في البادية، وغياب المهنية الكافية في إعداد الخطط الموجه للبادية، وضعف مشاركة المرأة في خطط التنمية، وضعف مشاركة الشباب في خطط التنمية، وغياب التخطيط العمراني للمناطق السكانية في البادية، وضعف التخطيط المركزي في البادية، وغياب المعلومات الكافية الخاصة بالبادية، وعدم إدراج البادية في التخطيط المركزي للحكومة).	11

3.5.3 المرحلة الثالثة:

تم إجراء المقابلات على عينة قصدية مكونة من (44) خبيراً في المجالات السابقة ، وقد تراوحت مدة المقابلة (من 30 - 40 دقيقة) على عدة أيام وكانت الأسئلة متعلقة بدور الخطط بتحقيق التنمية (الصحية، والزراعية ، والحكم المحلي) بالإضافة إلى معوقات التنمية وفيما يلي الجدول (2) يظهر وصف عينة الدراسة وخصائصها الديموغرافية.

جدول رقم (2)

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	35	79.5
	أنثى	9	20.5
	المجموع	44	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم فما دون	7	15.9
	بكالوريوس	30	68.2
	دراسات عليا	7	15.9
	المجموع	44	100.0
العمر	32-22	3	6.8
	43-33	28	63.6
	54-44	6	13.6
	55 فأكثر	7	15.9
	المجموع	44	100.0
جهة العمل	حكومي	24	54.5
	مؤسسات أهلية/ خيرية	7	15.9
	هيئة محلية	9	20.5
	أخرى	4	9.1
	المجموع	44	100.0
الدرجة الوظيفية	مدير	4	9.1
	مدير عام	4	9.1
	رئيس بلدية	8	18.2
	عضو بلدية	3	6.8
	رئيس مجلس قروي	5	11.4
	عضو مجلس قروي	16	36.4
	أخرى	4	9.1
	المجموع	44	100.0
عدد سنوات الخدمة	5-1	3	6.8
	11-6	15	34.1
	16-12	16	36.4

11.4	5	22-17	
11.4	5	أكثر من 22	
100.0	44	المجموع	

3.6 المعالجة الإحصائية:

بعد الانتهاء من الإجابة على أسئلة المقابلة، تم مراجعتها للتأكد من مدى صلاحيتها للتحليل، واستبعاد غير الصالح منها.

مرحلة إدخال البيانات: قام الباحث بإدخال البيانات وتصنيفها الى (نعم ، إلى حد ما، لا) وإدخالها إلى جهاز الحاسوب باستخدام الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)،

مرحلة معالجة البيانات: تم تحليل البيانات للحصول على معلومات عن متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، والقيام بالتحليلات الإحصائية التي تجيب عن أسئلة الدراسة وذلك تحقيقاً لأهداف الدراسة.

مرحلة مناقشة النتائج: قام الباحث بمناقشة النتائج التي تم الحصول عليها من خلال تحليل البيانات؛ من أجل توضيح النتائج التي حصل عليها الباحث والتي تخص تحليل المؤشرات والمعوقات التنموية في بادية الخليل

نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على: إلى أي مدى ساهمت الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الصحيّة في بادية الخليل

للإجابة على السؤال الأول والمتعلق بمستوى الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الصحية في البادية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية ومجموع الأوزان والمتوسط المرجح والقوة النسبية، ويظهره الجدول (3) كما يلي:

جدول (3)

مستوى مساهمة الخطط الصحية في تحقيق التنمية الصحية في البادية (ن=44)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط للعبارة	القوة النسبية	مجموع الأوزان	الاستجابات						التوجهات	الرقم
					لا		إلى حد ما		نعم			
					ك	%	ك	%	ك	%		
6	.77	1.68	56.0	74	50.0	22	31.8	14	18.2	8	تطوير وملاءمة المرافق	1
5	.51	1.72	57.5	76	31.8	14	63.6	28	4.6	2	مختلف أنواع الخدمات	2
2	.60	2.00	66.6	88	18.2	8	63.6	28	18.2	8	وجود أطباء كافي	3
3	.59	1.98	65.9	87	18.2	8	65.9	29	15.9	7	توسيع التأمين الصحي	4
4	.71	1.84	61.3	81	34.1	15	47.7	21	18.2	8	تطوير الخدمات الصحية	5

6	توفير الأدوية الكافية	22	50.0	7	15.9	15	34.1	95	71.9	2.15	.91	1
	المجموع							501	63.2	1.89	0.50	

متوسط مجموع الأوزان للبعد (83.5) القوة النسبية للبعد (63.2%)

يلاحظ من الجدول (3) أعلاه أن مستوى استجابات مساهمة الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الصحية في بادية الخليل تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع أوزان (501) ومتوسط حسابي للبعد (83.5) وقوة نسبية (63.2 %)، وهذا يدل على أن مستوى استجابات مساهمة الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الصحية في بادية الخليل جاءت متوسطة، وذلك وفق القوة النسبية التي جاء بها الجدول (4)، ولقد جاء الخطط الصحية مرتبة حسب قوتها النسبية في المرتبة الأولى (تهتم الخطط الحكومية الصحية بتوفير الأدوية الكافية في البادية) وفي المرتبة الأخيرة (تولي الخطط الحكومية بتطوير وملاءمة المرافق).

تظهر النتائج أنّ مساهمة الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الصحية في بادية الخليل كانت دون تطلعات واحتياجات سكان البادية، حيث شدد الخبراء على أهمية إنشاء مركز طبي يخدم البادية وقرأها كأحد أهم البنود من أجل تحسين الوضع الصحي في البادية، كما أنّ العيادات الصحية عيادات قديمة متهاكلة، وشدد الخبراء على أنّ الرعاية الطبية بحاجة إلى إعادة تأهيل وبناء وترميم خاصة (عيادة الزويدين ، أم عامر أم الخير) لأنها صغيرة وبنائها متهالك وقديم وهذا يدل على قصور هذه الخطط في التنمية الصحية، حتى في مجال التدريب على الإسعافات الأولية لأبناء البادية، مما يستدعي بناء خطة وطنية صحية قادرة على النهوض بالواقع الصحي في المنطقة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على: إلى أي مدى ساهمت الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الزراعية في بادية الخليل؟

للإجابة على السؤال الثاني والمتعلق بمستوى الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الزراعية في بادية لخليل، تم حساب التكرارات والنسب المئوية ومجموع الأوزان والمتوسط المرجح والقوة النسبية، ويظهره الجدول (4) كما يلي:

جدول (4)

مستوى مساهمة الخطط الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية في البادية (ن=44)

الترتيب	التعريف المعياري	المتوسط العبارة	القوة النسبية	مجموع الأوزان	الاستجابات						التوجهات	
					لا		إلى حد ما		نعم			
					%	ك	%	ك	%	ك		
2	.69	2.16	72.7	96	15.9	7	50.0	22	34.1	15	الخطط الزراعية	الرقم
1	.69	2.16	72.7	96	15.9	7	50.0	22	34.1	15	الثروة الزراعية	1
2 مكرر	.69	2.16	72.7	96	15.9	7	50.0	22	34.1	15	الثروة الحيوانية	2

3	توفر أعلاف المواشي	8	18.2	21	47.7	15	34.1	81	61.3	1.84	.71	6
4	توفر طعومات ، أدوية	23	52.3	7	15.9	14	31.8	98	74.2	2.22	.90	1
5	توفر مبيدات، أسمدة	15	34.1	15	34.1	14	31.8	89	67.4	2.02	.82	5
6	استصلاح الأراضي	15	34.1	21	47.7	8	18.2	95	71.9	2.15	.71	4
7	تسويق المنتجات	15	34.1	0	0	29	65.9	74	56.0	1.68	.95	7
	المجموع							629	68.1	2.04	0.66	

متوسط مجموع الأوزان للبعد (89.9) القوة النسبية للبعد (68.1%)

يلاحظ من الجدول (4) أعلاه أنّ مستوى استجابات مساهمة الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الزراعية في بادية الخليل تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع أوزان (629) ومتوسط حسابي للبعد (89.9) وقوة نسبية (68.1%)، وهذا يدل على أنّ مستوى استجابات مساهمة الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الزراعية في بادية الخليل جاءت متوسطة، وذلك وفق القوة النسبية التي جاء بها الجدول (4.7)، ولقد جاءت الخطط الزراعية مرتبة حسب قوتها النسبية في المرتبة الأولى (تسعى الخطط الحكومية إلى توفير " طعومات، وأدوية" للثروة الحيوانية بشكل مناسب في البادية وفي المرتبة الأخيرة (تسعى الخطط الحكومية إلى تسويق المنتجات "الزراعية، الحيوانية" من البادية) .

تظهر النتائج أنّ الخطط الحكومية في مجال الزراعة قاصرة عن الإيفاء بالتزاماتها اتجاه هذا القطاع الحيوي والهام والذي يعد من القطاعات التي تزيد في الدخل القومي، حيث شهد هذا القطاع تراجعاً كبيراً في نموه نتيجة الضرائب المفروضة على المواطن، والتي يجب أن تكون رمزية من أجل النهوض به وتوطين المجتمعات البدوية في هذه الأراضي ومساعدتها على النهوض بواقعها المعيشي، إذ إنّ دور الزراعة لا يقتصر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بل تعتبر مساهماً رئيسياً في حماية الأراضي من المصادرة والاستيطان وحماية الحقوق المائية واستخدامها، ويحقق الإنتاج الزراعي المحلي نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي، كما يساهم في تطوير ورفد القطاعات الأخرى بالمواد الأولية؛ لذلك يعتبر الداعم الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث والذي ينص على: إلى أي مدى ساهمت الخطط الحكومية في تحقيق الحكم المحلي في بادية الخليل؟

للإجابة عن السؤال الثالث والمتعلق بمستوى الخطط الحكومية في تحقيق التنمية في الحكم المحلي في بادية الخليل، تم حساب التكرارات والنسبة المئوية ومجموع الأوزان والمتوسط المرجح والقوة النسبية، ويظهره الجدول (5) كما يلي:

جدول (5)

مستوى مساهمة خطط الحكم المحلي في تحقيق التنمية الحكم المحلي في البادية (ن=44)

التوجهات	الاستجابات
1	2
3	4
5	6
7	8
9	10
11	12
13	14
15	16
17	18
19	20
21	22
23	24
25	26
27	28
29	30
31	32
33	34
35	36
37	38
39	40
41	42
43	44

الرقم	خطط الحكم المحلي	نعم		إلى حد ما		لا		ك	%	ك	%
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	قدرات المجالس	16	34.1	21	31.8	7	34.1	97	73.5	2.20	.70
2	شق طرق كافية	16	34.1	21	31.8	7	34.1	97	73.5	2.20	.70
3	شبهات كهرباء ومياه	8	18.2	17	38.6	19	43.2	77	58.3	1.75	.75
4	توفير آبار للمياه	11	25.0	12	27.3	21	47.7	78	59.1	1.77	.83
5	مخططات عمرانية لخصوصية البادية	12	27.3	7	15.9	25	56.8	75	56.8	1.70	.87
6	مواجهة الاستيطان	8	18.2	14	31.8	22	50.0	74	56.1	1.68	.83
المجموع								498	62.8	1.88	0.67

متوسط مجموع الأوزان للبعد (83) القوة النسبية للبعد (62.8%)

يلاحظ من الجدول (5) أعلاه أن مستوى استجابات مساهمة الخطط الحكومية في تحقيق التنمية لخطط الحكم المحلي في بادية الخليل تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع أوزان (498) ومتوسط حسابي للبعد (83) وقوة نسبية (62.8%)، وهذا يدل على أنّ مستوى استجابات مساهمة الخطط الحكومية في تحقيق خطط الحكم المحلي في بادية الخليل جاءت متوسطة، وذلك وفق القوة النسبية التي جاء بها الجدول (4.6)، ولقد جاءت خطط الحكم المحلي مرتبة حسب قوتها النسبية في المرتبة الأولى كل من (الخطط الحكومية تعنى بتحسين قدرات المجالس المحلية في البادية) وأيضاً (الخطط الحكومية تهتم بشق طرق في البادية بشكل كافٍ) وفي المرتبة الأخيرة (تدعم الخطط الحكومية سكان البادية في مواجهة الاستيطان بشكل مناسب) .

تعد خطط الحكم المحلي من الخطط الهامة التي تمس حياة المواطن من خلال المؤسسات التابعة لهذه الوزارة مثل المجالس القروية والبلديات، وقد جاءت الخطة الوطنية لمناطق (ج) التي تعتبر البادية جزءاً من هذه المناطق على أساس توفير الدعم والمساندة المالية والقانونية لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية، من خلال دعم وتعزيز أساليب المقاومة الشعبية ضمن استراتيجية وطنية شاملة، وإنشاء مراكز رصد وتوثيق للانتهاكات الإسرائيلية في هذه المناطق على مستوى المحافظات، والعمل على إنشاء قاعدة بيانات فلسطينية توضح كافة الانتهاكات وقت حدوثها، وتجهيز وتفعيل عمل غرف العمليات في المحافظات ترتبط هذه الغرف بهيئة وطنية عليا توجه وتراقب عمل هذه الغرف، وتجند الأشخاص والمنظمات للضغط والمناصرة، والعمل في مسارات متوازية، على المستويين المحلي والدولي في هذا الاتجاه، لتأكيد الهوية الوطنية والسيادة الفلسطينية على كافة المناطق. وتوفير الأرضية للعمل في المنطقة «ج»، كأولوية وطنية تنطلق من احتياجات المجتمع التنموية. ومن هنا فإنّ هذه الخطة تركز على الجانب القانوني في مواجهة الاستيطان لإحداث تنمية محلية فيها، حيث إنّ هناك قلة في الشوارع المعبدة في البادية، ونقص كبير في إعداد المخططات العمرانية، وقلة المساعدة في

الآبار الارتوازية لأنها واقعة في مجال الاستهداف الاستيطاني الرعوي وإقامة محميات طبيعية تخضع للسيطرة الاستيطانية، مما ينعكس على تطوير المجالس المحلية وأدائها في مناطقها، وهذا يؤكد وجود قصور في الخطط الوطنية اتجاه البادية في مجال الحكم المحلي والمشاريع المحلية.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع والذي ينص على: ما واقع التنمية الصحية والزراعية والحكم في بادية الخليل في ضوء الخطط الحكومية؟

للإجابة على السؤال الرئيس ما واقع التنمية الصحية والزراعية والحكم المحلي في بادية الخليل في ضوء الخطط الحكومية؟ تم حساب التكرارات والنسب المئوية ومجموع الأوزان والمتوسط المرجح والقوة النسبية، ويظهره الجدول (4.7) كما يلي:

جدول (6)

واقع الخطط الحكومية في تحقيق أبعاد التنمية في بادية الخليل (ن=44)

الرقم	الخطط التنموية	مجموع الأوزان	متوسط البعد	القوة النسبية	المتوسط المرجح	المتغير	الترتيب
2	الخطط الصحية	501	83.5	63.2	1.89	0.50	2
3	الخطط الزراعية	629	89.9	68.1	2.04	0.66	1
6	خطط الحكم المحلي	498	83	62.8	1.88	0.67	3
	المجموع	1628	85.4	64.7	1.93	0.35	

متوسط مجموع الأوزان للبعد (80.3) القوة النسبية للبعد (60.8%)

يلاحظ من الجدول (6) أعلاه أن مستوى استجابات واقع الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الصحية الزراعية والحكم المحلي في بادية الخليل تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع أوزان (1628) ومتوسط حسابي للأبعاد (85.4) وقوة نسبية (64.7%)، وهذا يدل على أن واقع الخطط الحكومية في تحقيق التنمية الصحية الزراعية والحكم المحلي في بادية الخليل جاءت متوسطة، وذلك وفق القوة النسبية التي جاء بها الجدول (6)، ولقد جاءت أبعاد التنمية الصحية والزراعية والحكم المحلي في بادية الخليل مرتبة حسب قوتها النسبية في المرتبة الأولى الخطط الزراعية، وفي المرتبة الثانية الخطط الصحية، وفي المرتبة الثالثة خطط الحكم المحلي. تعتمد عمليات التنمية على التخطيط التنموي الذي يعتبر من الأدوات المهمة لإحداث تغييرات في تحسين الظروف العامة لحياة المواطنين أو تعمل بها المنظمات الأخرى، لخلق نوع من التحسين في حياة المواطنين، ويعتمد التخطيط التنموي على قاعدة واسعة من المشاركين فيه، وذلك من أجل التنوع في كافة أشكال التخطيط الذي يجب أن يشمل كل مكونات المجتمع، وهذا التوسع له تحديات كبيرة على عملية التخطيط من حيث الشمول والتوازن، وبالنظر إلى التنمية في منطقة البادية، فإنه لا توجد خطط تخص البادية، والأمر الأكثر

خطورة ، عدم وجود بيانات لدى الكثير من الوزارات عن البادية، مما يعيق عملية التخطيط التنموي الشامل في منطقة البادية، وأن الاهتمام بتنمية الحكم المحلي في البادية ناتج عن ردات فعل لتحدي الاستيطان وعدم طرد الأهالي من هذه المنطقة، وكذلك الخطط الزراعية كونها من المناطق التي يكثر فيها تربية الثروة الحيوانية، أما الصحية فإنّ هناك اهتماما بالجانب الصحي لكنّ كلّ ذلك لم يرتق إلى تطلعات المنطقة واحتياجاتها، أي إنّها لم تلامس الاحتياجات الحقيقية للناس في المنطقة، التي تحتاج إلى الكثير من العمل من إنجاز عمليات التنمية المختلفة التي تصب في التنمية الشاملة للبادية الفلسطينية.

خامسا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس والذي ينصّ على: ما معوقات التنمية في بادية الخليل؟

للإجابة على السؤال الخامس والمتعلق بمعوقات التنمية في بادية الخليل، تم حساب التكرارات والنسب المئوية ومجموع الأوزان والمتوسط المرجح والقوة النسبية، ويظهره الجدول (7) كما يلي:

جدول (7)

معوقات التنمية في بادية الخليل (ن=44)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط للعبارة	القوة النسبية	مجموع الأوزان	الاستجابات						الرقم	التوجهات
					لا		إلى حد ما		نعم			
					ك	%	ك	%	ك	%		
1	.15	2.97	99.2	131	0	0	31.8	2.3	97.7	43	1	ضعف تطبيق الخطط
5	.36	2.91	96.9	128	2.3	1	4.5	2	93.2	41	2	التمويل
9	.49	2.81	93.9	124	4.5	2	9.1	4	86.4	38	3	نقص متابعة الخطط
8	.52	2.84	94.7	125	6.8	3	2.3	1	90.9	40	4	البنية تحتية
3	.25	2.93	97.7	129	0	0	6.8	3	93.2	41	5	المهنية التخطيط
2	.21	2.95	98.4	130	0	0	4.5	2	95.5	42	6	مشاركة المرأة في الخطط
10	.52	2.77	92.4	122	4.5	2	13.6	6	81.8	36	7	مشاركة الشباب في الخطط
3 مكرر	.25	2.93	97.7	129	0	0	6.8	3	93.2	41	8	التخطيط العمراني للمناطق السكانية
6	.34	2.86	95.4	126	0	0	13.6	6	86.4	38	9	التخطيط المركزي
6 مكرر	.46	2.86	95.4	126	4.5	2	4.5	2	90.9	40	10	نقص المعلومات
11	.65	2.72	90.9	120	11.4	5	4.5	2	84.1	37	11	إدراج البادية في التخطيط المركزي
	0.36	2.87	95.7	1390								المجموع

القوة النسبية للبعد (62.8%)

متوسط مجموع الأوزان للبعد (126.3)

يلاحظ من الجدول (7) أعلاه أنّ مستوى استجابات معوقات التنمية في بادية الخليل تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع أوزان (1390) ومتوسط حسابي للبعد (126.3) وقوة نسبية (95.7%)، وهذا يدل على أنّ مستوى استجابات معوقات التنمية في بادية الخليل جاءت مرتفعة، وذلك وفق القوة النسبية التي جاء بها الجدول (7)، ولقد جاءت معوقات التنمية في بادية الخليل مرتبة حسب قوتها النسبية في المرتبة الأولى (ضعف تطبيق الخطط الرسمية في البادية) وفي المرتبة الأخيرة (عدم إدراج البادية في التخطيط المركزي للحكومة).

لقد جاء على رأس المعوقات التي تعيق التنمية في البادية الفلسطينية في الخليل الاحتلال وإجراءاته في منطقة البادية، لكن هناك معوقات داخلية كبيرة ناتجة عن الوزارات وغيرها، والسياسات المتبعة في البادية على رأسها: عدم إدراج البادية في التخطيط المركزي للحكومة وإنما إدراجها ضمن المناطق (ج)، وأيضاً ضعف التمويل المقدم للبادية حيث إنّه لا يوجد تمويل مستقل لتنمية البادية في الخليل، مما يصعب من إحداث التنمية في البادية، كما أنّ ضعف مشاركة الشباب والنساء في عملية التخطيط التنموي يبعد شريحة هامة عن عملية التخطيط، كما أنّ الخطط الحكومية تقتصر على عمل لجان حكومية وليست مشتركة مع المجتمع المحلي مما يجعل هناك قصوراً في هذه الخطط يؤدي إلى ضعفها والاهتمام بمناطق دون أخرى، والبادية تعتبر من المناطق المهمشة تنموياً، كما أنّ ضعف المعلومات عن البادية وما يوجد فيها يعيق من عملية التنمية الحقيقية التي تعتمد على معلومات وبيانات واضحة، ومن هنا جاءت المعوقات التي تواجه عملية التنمية في البادية الفلسطينية وخصوصاً بادية الخليل مرتفعة.

التوصيات

اعتماداً على نتائج الدراسة يقترح الباحث التوصيات التالية :

- 1) العمل على تشكيل لجنة من مختلف الوزارات لزيارة البادية والاطلاع على ما تحتويه وما تحتاجه من أجل الخروج بخطط تنموية قابلة للتطبيق.
- 2) العمل على مشاركة مختلف شرائح المجتمع المحلي وخصوصاً الشباب والنساء في البادية في التخطيط التنموي .
- 3) العمل على بناء شبكة طرق ومواصلات تخدم المدارس والمنطقة، وتقديم الدعم الحكومي، وتخفيض الضرائب المفروضة على الثروة الحيوانية.
- 4) توفير موازنة خاصة للبادية لتعزيز التنمية الشاملة .
- 5) تعزيز التخطيط الصحي، بتوفير المباني والتجهيزات الصحية اللازمة.
- 6) ضرورة العمل على تطوير قدرات الشباب والنساء في المنطقة من أجل المشاركة الفاعلة في التنمية.

المراجع

- ابن منظور؛ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (2005): لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان.
- جامعة القدس المفتوحة (2008) التنمية الاقتصادية، مقرر تعليمي.
- البطحة، رائد محمود حسين (2017م) مدى تطبيق التخطيط التنموي الاستراتيجي لدى بلديات محافظة بيت لحم من وجهة نظر أعضاء مجالسها البلدية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القدس.
- بريمة، هشام وسليمان، احمد (2017) دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بمناطق الرحل : دراسة تطبيقية للقطاع الجنوبي من ولاية غرب كردفان في الفترة من 2005 - 2015، رسالة ماجستير ، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان.
- بن عثمان، شويح (2011م) دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية - دراسة حالة البلدية ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر.
- الزهار، ريم محمود،(2014م). دراسة واقع تطبيق الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية حالة دراسية مدينة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- زيادات ، زياد عايد (2021م) تحول البلديات من دور إدارة الخدمات إلى قيادة التنمية المستدامة وإدارة المشاريع من خلال الخطط التطويرية، المجلة العربية للنشر العلمي ، 35(2) ، 256-274.
- السالم، غالب محمد (2008) واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- سلامة، عبد الغني (2018) الاحتلال ..وتعثر التنمية الاقتصادية المحلية في فلسطين، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية.
- سليمان، بسام احمد (2013م) دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- سميرات ، سليمان (2017) التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية الفلسطينية في تقديم خدماتها الإدارية والأمنية في المناطق التي تخضع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي .
- صبيح، ماجد،(2011م)، التنمية الاقتصادية ،منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.
- طعمه، ايسر ومساد، نغير (2019م) رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة بير زيت ، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات والازمات

- طوقان، زين حسام الدين (2015) اثر خطط التنمية الفلسطينية في تعزيز قدرات خطط التشغيل في خلق فرص عمل (2007-2014) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عباس، خالد صالح (2013) مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات ، مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية، 21(2) ، 617-631.
- العلم، حسين (2018م) إدارة المشاريع ضمن متطلبات التنمية المستدامة: نحو منهج مستدام لإدارة المشاريع. دراسات اقتصادية، 18(1) ، 9-26.
- غالب، نهلة (2019) دور المؤسسات الدولية في تحسين مستوى المعيشة لمجمعات البدوية في محافظة قلقيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- فواضلة، أيمن (2014م) سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة المضمون والاليات (تجربة دولة فلسطين)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تشرين أول 2014م.
- قسيس، نبيل(2014) إطار قانوني للتخطيط التنموي الفلسطيني، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس.
- القيق، فريد ،(2014م) دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة: الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية، مجلة فلسطين لأبحاث والدراسات، فبراير.
- ملحم، سامي ،(2002م) مناهج البحث العلمي في التربية وعلم نفس ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)،(2018) **وحدة نظم المعلومات الجغرافية**، القدس، فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (2019) **الايضاح الجيوسياسية في المحافظات الفلسطينية تحت تأثير اجراءات منظومة الاستيطان الاسرائيلي**، القدس، فلسطين
- مركز بديل (2015) جريمة تهجير الفلسطينيين ، تقرير مقدم إلى لجنة التحقيق الدولية المشكلة بموجب القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، رام الله، فلسطين.
- المهدي، مالك عبد الله (2016) مفهوم التنمية الإجتماعية :رؤية مستقبلية، مجلة الدراسات المستقبلية، 17(1) ، 1-19.
- وزارة الحكم المحلي،(2013م)، **التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية**، ورقة سياسات، نوفمبر، رام الله، فلسطين.
- وزارة الحكم المحلي،(2016م)، **التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية**، كتب ارشادي، رام الله، فلسطين.

- وزارة الحكم المحلي, (2017م), دليل التخطيط التنموي, رام الله, فلسطين.
المصادر والمراجع الأجنبية:

- Adelman, Irma and Cynthia Taft Morris (2011) Society, Politics and Economic Development, Balcimore : Johns Hopkins Press.
- Arch, Nicolae Taralunga, (2010), Introduction Of Comprehensive Participation Of Citizens As Well As Governmental And Non-governmental Organizations In The Urban Planning Process, Macedonia, January 2010, p14 .
- Dyadik, V. (2014). Strategic planning at the municipal level: Russian challenges and Nordic practices. BARENTS STUDIES: Peoples, Economies and Politics, VOL. 1, issue 2.
- Government of Alberta. (2018). Guidebook For Preparing A Municipal Development Plan, Canada , p4.
- Khlaifat, A., Abu Taleb, H., Makhamreh, Z., & Qtiashat, D. (2018). Analysis of the urban management practices and sustainable development in the local municipalities in Jordan: Case study-Salt City. Modern Applied Science, 12(4), 109-217.
- Mabunda, N., & Ndou, S. D. (2019). The role of project management on local economic development programs: a case of Greater Giyani Local Municipality. International Conference on Public Administration and Development Alternative (IPADA.)
- Machaka, E. S. (2012). Local Economic Development (LED) challenges facing the Local Government in the Limpopo Province: the case of Motumo Trading Post in the Molemole Local Municipality of the Capricorn District Municipality (Doctoral dissertation). University of Limpopo.
- Thanyani Selby Madzivhandila & Maloka Caswel. (2014). Community Participation in Local Government Planning Processes: A Paramount Step Towards a Successful Service Delivery, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol 5 No 16 , July 2014
- Gustafsson, S., & Ivner, J. (2018). Implementing the global sustainable goals (SDGs) into municipal strategies applying an integrated approach. In Handbook of sustainability science and research (pp. 301-316). Springer, Cham.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة السيد/ة المحترم/ة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول " واقع التنمية الصحية والزراعية والحكم المحلي ومعوقاتها في بادية الخليل في ضوء الخطط الحكومية . لذا نأمل من حضرتكم التفضل بالإجابة على فقرات المقابلة ، لما لذلك من أهمية علمية في الوصول إلى نتائج لاستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث: أمين رمضان سليمان كعابنة

الجزء الأول:البيانات الشخصية:

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع الذي ينطبق عليك :

الجنس:

() نكر () أنثى

المؤهل العلمي:

() دبلوم فما دون () بكالوريوس () دراسات عليا

العمر بالسنة:

() 32-22 () 43-33 () 54-44 () 55 عاما فأكثر

جهة العمل:

() حكومي () مؤسسات أهلية/خيرية () هيئة محلية () غير ذلك.....

الدرجة الوظيفية:

() مدير () مدير عام () رئيس بلدية () عضو بلدية

() رئيس مجلس قروي () عضو مجلس قروي () أخرى أذكر.....

سنوات الخدمة :

() 1- 5 سنوات () 6-11 سنة () 12-16 سنة

() 17 - 22 سنة () أكثر من 22 سنة

الجزء الثاني: يرجى الإجابة على فقرات الأداة التالية بوضع إشارة (X) في العمود الذي ينطبق على رأيك:

المحور الأول: تأثير الخطط الحكومية على التنمية في بادية الخليل .

الخطط الصحية

الرقم	الفقرة	نعم	لا
1	تطوير وملاءمة المرافق الصحية		
2	أنواع الخدمات الصحية		
3	وجود أطباء كافي		
4	توسيع التأمين الصحي		
5	تطوير الخدمات العلاجية		
6	توفير الأدوية الكافية		

إلى أي مدى تتفق مع أهمية العبارات التالية في تحقيق التنمية الزراعية في بادية الخليل ؟
الخطط الزراعية

الرقم	الفقرة	نعم	لا
7	الاهتمام بالثروة الزراعية		
8	الاهتمام بالثروة الحيوانية		
9	توفر أعلاف المواشي بأسعار مناسبة		
10	توفر طعومات ، أدوية		
11	توفر مبيدات، أسمدة		
12	استصلاح الأراضي		
13	تسويق المنتجات		

إلى أي مدى تتفق مع أهمية العبارات التالية في تحقيق التنمية في بادية الخليل ؟
خطط الحكم المحلي

الرقم	الفقرة	نعم	لا
14	تعزيز قدرات المجالس		
15	شق طرق كافية		
16	توفير شبكات كهرباء ومياه		
17	توفير آبار للمياه		
18	توفير مخططات عمرانية لخصوصية البادية		
19	مواجهة الاستيطان		

إلى أي مدى تتفق مع العبارات التالية التي تعيق التنمية في بادية الخليل؟

الرقم	الفقرة	نعم	لا
	المحور الثاني : معوقات التنمية في بادية الخليل		
1	ضعف تطبيق الخطط الرسمية في البادية.		
2	ضعف التمويل المقدم للبادية .		

			3	ضعف متابعة الحكومات المتعاقبة للخطط السابقة.
			4	غياب بنية تحتية في البادية.
			5	غياب المهنية الكافية في إعداد الخطط الموجه للبادية.
			6	ضعف مشاركة المرأة في خطط التنمية.
			7	ضعف مشاركة الشباب في خطط التنمية.
			8	غياب التخطيط العمراني للمناطق السكانية في البادية.
			9	ضعف التخطيط المركزي في البادية.
			10	غياب المعلومات الكافية الخاصة بالبادية.
			11	عدم إدراج البادية في التخطيط المركزي للحكومة.

الباحث: أمين رمضان سليمان كعابنة